الوضع تحت الاختبار القضائي بديلا لعقوبة الحبس القصير المدة

د. زعيمش حنان - أستاذة محاضرة "ب"
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

ملخص:

يعد الوضع تحت الاختبار نمط من العقوبات البديلة وأساسه إبقاء المحكوم عليه خارج المؤسسة العقابية.

وللوضع تحت الاختبار صور متعددة هي: الاختبار القضائي في مرحلة الاتهام؛ الاختبار القضائي في مرحلة المحاكمة؛ الاختبار القضائي المقترن بوقف التنفيذ.

ولاستفادة أي محكوم عليه من الوضع تحت الاختبار لابد من استيفاء بعض الشروط منها ما يتعلق بالمحكوم عليه، وأخرى تتعلق بالجريمة والعقوبة. تفرض على المستفيد من الوضع تحت الاختبار مجموعة من الالتزامات يشرف على مراقبة تنفيذها ضابط الاختبار وقاضي تطبيق العقوبات.

إذا انتهت فترة الاختبار بنجاح يعتبر الحكم الصادر على المحكوم عليه كأن لم يكن.

Résume :

Le statut probatoire est une forme de peine de substitution et vise à maintenir le condamné en dehors de l'établissement pénitentiaire.

Le mode test a plusieurs images: Examen judiciaire au stade de l'acte d'accusation ; Tests judiciaires au stade du procès ; Test judiciaire associé à la suspension de l'exécution.

Pour que la personne condamnée bénéficie d'une période de probation, certaines conditions doivent être remplies, notamment celles qui concernent la personne condamnée et d'autres qui concernent le crime et le châtiment.

Le bénéficiaire du statut de probation est soumis à un ensemble d'obligations supervisées par l'agent de probation et le juge de l'application des sanctions.

Si la période de probation a été complétée avec succès, le jugement de la personne condamnée est réputé ne pas avoir été rendu.

Mots-clés: sanction, sanctions à court terme, solutions de substitution aux peines, probation judiciaire

مقدمة:

يعد الاختبار القضائي نوع من العقوبات البديلة التي تهدف إلى إصلاح وإعادة تأهيل المحكوم عليه وإدماجه في المجتمع دون سلب حريته.

ويعتبر الاختبار القضائي من أقدم البدائل العقابية وقد كانت نشأته في الدول الأنجلوسكسونية، وعلى الرغم من انتشاره في التشريعات الأوربية نظراً لمزاياه المتعددة والتي من أهمها تفادي سلبيات العقوبات السالبة للحرية إلا أن كثيراً من التشريعات العربية لم تعرف بعد هذا النظام، وبين هذه التشريعات التشريع الجزائري.

ونظراً لذلك تم اختبار هذا الموضوع من أجل إبراز مزايا هذا النظام والتعرف على أحكامه. فما المقصود بالوضع تحت الاختبار؟ وما هي شروط تنفيذه والآثار المترتبة عنه؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة سيتم إتباع الخطة.

المبحث الأول: مفهوم الوضع تحت الاختبار القضائي
المطلب الأول: تعريف الوضع تحت الاختبار القضائي
المطلب الثاني: صور الوضع تحت الاختبار القضائي
المبحث الثاني: أحكام الوضع تحت الاختبار القضائي
المطلب الأول: شروط تطبيق الوضع تحت الاختبار القضائي
المطلب الثاني: الآثار و الالتزامات المترتبة عن الوضع تحت الاختبار القضائي

المبحث الأول: مفهوم الوضع تحت الاختبار

يعد الوضع تحت الاختبار من بدائل العقوبات السالبة للحرية القصيرة المدة،يهدف إلى إصلاح الجاني و تأهيله لإعادة إدماجه النسيج الاجتماعي بعيدا عن سلب حريته ، و نشأ هذا النظام لدى الدول الأنجلوسكسونية منذ مدة طويلة ، لذا يعد من البدائل التقليدية الأولى التي تبنتها التشريعات العقابية.

و لمعرفة مفهوم الوضع تحت الاختبار سيتم التعريف بهذا النظام وبيان صوره.

المطلب الأول: تعريف الاختبار القضائي.

الوضع تحت الاختبار يعني تقييد حرية الجاني هن طريق فرض التزامات معينة عليه وخضوعه لبعض تدابير المراقبة و المساعدة،فإذا أخل بهذه

الالتزامات أو التدابير سلبت حريته[1] ومؤدي هذا التعريف أن نظام الوضع تحت الاختبار، يقوم على أمرين،أولهما:تجنيب الخاضع له دخول السجن، و الاكتفاء بتقييد حريته بفرض مجموعة من الالتزامات عليه وخضوعها للرقابة والإشراف.

وثانيهما: هو التجربة بما تفرضه من احتمال سلب الحرية عند فشله في إصلاح الجاني[2] ولنظام الوضع تحت الاختبار أهمية كبيرة في السياسة العقابية الحديثة، إذ تعتبر من البدائل العامة للعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، أو بالتالي يجنب المحكوم عليه بها أضرار الاختلاط بالمجرمين الخطيرين، ومن ناحية أخرى فإن لهذا النظام أهمية خاصة بالنسبة بطائفة المحكوم عليهم الذين تبين عدم ملائمة النظام وقف التنفيذ البسيط مع ظروفهم ويكون من الضروري إخضاعهم لبعض تدابير المساعدة والرقابة من أجل إصلاحهم وإزالة العوامل الإجرامية المتوافرة لديهم.[3]

ولقد نشأ نظام الاختبار القضائي منذ القرن التاسع عشر في الدول الأنجلوسكسونية، حيث بدأ تطبيقه في نفس الفترة تقريبا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، ففي مدينة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية بدأت التجربة الأولى لتطبيق هذا النظام سنة 1841 وتتابع الأخذ به في الولايات الأخرى ليطبق ابتداء على الأحداث ثم بعد ذلك شمل البالغين، وفي إنجلترا صدر أول قانون لتطبيق نظام الوضع تحت الاختيار سنة 1879 ليطبق على المجرمين

[1] محمود نجيب حسني، علم العقاب، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1973، ص565.

[2] شريف سيد كامل، الحبس قصيرة المدة في التشريع الجنائي الحديث، دار النهضة العربية، مصر،1999،ص29.

[3] شريف سيد كامل، علم العقاب ،دار النهضة العربية،القاهرة ،مصر،1995،ص338.

المبتدئين، ثم امتد بعد ذلك إلى غير المبتدئين بمقتضى القانون الصادر سنة 1907. ثم انتقل هذا النظام ليطبق في معظم التشريعات المقارنة.[4]

المطلب الثاني: صور الاختبار القضائي

للاختبار القضائي عدة صور حسب المرحلة التي يتقرر فيها، وهذه الصور هي:

1/ الاختبار القضائي في مرحلة الاتهام: يوضع المتهم سواء أثبتت في حقه التهمة أم لا قيد الاختبار القضائي بقرار من النيابة العامة، ويترتب على الوضع تحت الاختبار وقف الدعوى العمومية في حق المتهم وتركها تتقادم إذا التزم المتهم بما فرض عليه من التزامات، أما إذا خالف هذه الالتزامات تباشر النيابة العامة الدعوى العمومية في حقه من جديد، وتتم إحالته على المحاكمة.[5]

وتعد بلجيكا من الدول الرائدة في تطبيق هذه الصورة من الوضع تحت الاختبار، وذلك تطبيقا لمبدأ حق النيابة العامة في ملاءمة تحريك الدعوى العمومية من عدمه.

2/ الاختبار القضائي في مرحلة المحاكمة:[6] طبقت الدول الأنجلوسكسونية الاختبار القضائي في مرحلة المحاكمة في صورتين هما:

---

[4] محمد أبو العلا العقيدة،، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارنا بالنظام العقابي الإسلامي،دار النهضة العربية،القاهرة ، مصر،1991،ص414

[5] بوسرى عبد اللطيف، النظم المستحدثة لمواجهة أزمة الحبس القصير المدة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016،ص 108.

[6] أحمد فتحي سرور، الاختبار القضائي، دراسة مقارنة، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص 56-58.

أ/ الاختبار القضائي قبل صدور قرار الإدانة: تتميز مرحلة المحاكمة في الدول الأنجلوسكسونية بأنها تمر بمرحلة إثبات أو نفي الإدانة والتي تقوم بها هيئة المحلفين ثم مرحلة إصدار الحكم والتي تكون من اختصاص القاضي. ومفاد هذه الصورة ألا تنطق هيئة المحلفين بالإدانة في حق المتهم، ونظرا لإمكانية إصلاح هذا الأخير دون إدخاله للسجن، يمنح فرصة لإثبات تحسن سلوكه خلال مدة معينة، والتي تمثل فترة الاختبار. فإذا اجتاز المتهم هذه الفترة بنجاح لا مجال للنطق بالحكم والاستمرار في الدعوى، أما إذا كان سلوكه منافيا لما طلب منه تستأنف الدعوى ضده ويصدر في حقه قرار الإدانة. ومن الدول التي تبنت هذه الصورة بلجيكا والسويد.

وما يميز هذه الصورة أن المتهم لا يعلم مقدار العقوبة التي يمكن أن تقرر ضده، فيبقى محتاطا في سلوكه خوفا من الحكم عليه بعقوبة شديدة.

وبالمقابل يعاب على هذه الصورة أنها لا تحقق الردع العام والعدالة وذلك لعدم النطق بالعقوبة.

ب/ الاختبار القضائي بعد صدور قرار الإدانة: تطبق هذه الصورة بعد إثبات إدانة المتهم من قبل هيئة المحلفين، فيقوم القاضي بإخضاع المتهم لنظام الاختبار القضائي إذا رأى ذلك مناسبا لوضعه، وعلى المتهم دائما إتباع سلوك قويم في مرحلة الاختبار حتى لا تطبق عليه العقوبة السالبة للحرية. وتجدر الإشارة هنا أن الوضع تحت الاختبار يكون تدبيرا مستقلا عن العقوبة الأصلية التي حكم عليه بها.

3/ الوضع تحت الاختبار المقترن بوقف تنفيذ العقوبة: في هذه الصورة يقوم القاضي بالنظر في الدعوى، وبعد التأكد من إدانة المتهم يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية ويأمر بوقف تنفيذها مع وضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي خلال مدة محددة، فإذا انقضت هذه المدة بنجاح أي دون أن يخالف

المحكوم عليه الالتزامات المفروضة عليه، يصبح الحكم بالعقوبة السالبة للحرية كأن لم يكن، أما إذا خالف الالتزامات المطلوبة منه بارتكابه جريمة أخرى خلال مدة الاختبار، فتنفذ في حقه العقوبة المحكوم بها عليه.[7]

ونظرا لما تحققه هذه الصورة من أغراض العقوبة (العدالة، الردع العام) فقد أخذ بها الكثير من التشريعات مثل: التشريع الفرنسي، التشريع السويسري والتشريع الألماني، وعربيا أخذ بها كل من التشريع السوري، اللبناني والكويتي.[8]

المبحث الثاني: أحكام نظام الوضع تحت الاختبار

تتضمن دراسة هذا المبحث التطرق إلى شروط الاستفادة من الوضع تحت الاختبار،ثم الحديث عن الآثار والالتزامات المترتبة عنه.

المطلب الأول: شروط الوضع تحت الاختبار

أولا:الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه.

تتعد الشروط التي يجب أن تتوفر بالمحكوم عليه حتى يستفيد من الوضع تحت الاختبار على النحو التالي:

على القاضي قبل الحكم بالوضع تحت الاختبار دراسة ملف المحكوم عليه للتعرف على شخصيته وعلى ظروف ودوافع ارتكاب الجريمة، وكذلك لتحديد درجة خطورته الإجرامية، كل ذلك من أجل تحديد مدى ملاءمة نظام الوضع تحت الاختبار لإصلاحه وإعادة تأهيله.[9]

---

[7] شريف سيد كامل، مرجع سابق، ص 36.

[8] فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام والعقاب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، مصر، 1985، ص 175.

[9] بوسرى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 117.

ومن ناحية أخرى، تشترط بعض التشريعات أن يكون المحكوم عليه غير مسبوق قضائيا حتى يستفيد من الوضع تحت الاختبار ومثالها التشريع النرويجي والتشريع الألماني.[10]

وبالمقابل هناك تشريعات منحت القاضي سلطة واسعة في منح الوضع تحت الاختبار، وذلك بعد اشتراطها أن يكون المحكوم عليه مبتدئا.ومثالها التشريع الدنماركي والانجليزي، وحتى التشريع الفرنسي الذي ألغى هذا الشرط فيما يخص الوضع تحت الاختبار المقترن بوقف التنفيذ. حيث اعتبرت هذه التشريعات أن السوابق القضائية ليست دليلا على خطورة المحكوم عليه.[11]

أما فيما يتعلق بسن المتهم، فأغلب التشريعات تطبق نظام الوضع تحت الاختبار على الأحداث والبالغين معا، مع انه في أول ظهوره كان لا يطبق إلا على الأحداث.

وبخصوص اشتراط رضا المحكوم عليه لتطبيق نظام الاختبار القضائي، فقد اتجهت بعض التشريعات الأنجلوسكسونية إلى اشتراط موافقة المحكوم عليه بالخضوع للوضع تحت الاختبار، والعلة في ذلك هي انه كلما كان المحكوم عليه راغبا في العقوبة عليه أمكنه الالتزام بها وتطبيقها بالشكل الصحيح، وبالتالي تحقيق الغرض المطلوب منها وهو إصلاح وتأهيل المحكوم عليه. ومن التشريعات التي اشترطت المحكوم عليه التشريع الانجليزي وبعض الولايات الأمريكية.[12]

[10] شريف سيد كامل، المرجع السابق، ص37.

[11] رؤوف عبيد، أصول علم الإجرام والعقاب، دار الفكر العربي، مصر، دون سنة نشر، ص630.

[12] أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص 186.

وبالمقابل اتجهت تشريعات الدول اللاتينية إلى عدم اشتراط رضا المحكوم عليه في حال الحكم في الوضع تحت الاختبار باعتباره مثل باقي أنظمة المعاملة العقابية التي لا تشترط رضا المحكوم عليه لتطبيقها.[13]

ثانيا: الشروط المتعلقة بالجريمة والعقوبة.

تتطلب بعض التشريعات شروط تتعلق بالعقوبة المحكوم بها وأخرى تتعلق بالجريمة محل المتابعة بهدف تحديد نطاق تطبيق الوضع تحت الاختبار.

فهناك تشريعات أجازت تطبيق الوضع تحت الاختبار في كل الجرائم ماعدا المحكوم فيها بالإعدام أو السجن المؤبد مثل بعض الولايات الأمريكية، وهناك تشريعات أخرى حددت الحد الأقصى للعقوبة السالبة للحرية التي يمكن إبدالها بالوضع تحت الاختبار بعشر سنوات سجن.[14]

ولكن هذا لا يتماشى مع أن الوضع تحت الاختبار يعد بديلا للعقوبة فالاتجاه الأصح هو ما تبناه المشرع الفرنسي، حيث جعل الوضع تحت الاختبار لا يطبق إلا في الجنح والجنايات من القانون العام التي لا تتجاوز عقوبتها خمس سنوات وبذلك قد استثنى المخالفات من نطاق تطبيق الوضع تحت الاختبار.[15]

المطلب الثاني: الالتزامات والآثار المترتبة عن الوضع تحت الاختبار

أولا: الالتزامات المفروضة على المحكوم عليه أثناء فترة الاختبار القضائي.

تكون الجهة القضائية هي صاحبة الاختصاص في تحديد الالتزامات التي يجب على المحكوم عليه إتباعها خلال فترة الاختبار.

---

[13] المرجع السابق نفسه، ص 187.

[14] أيمن رمضان الزيني، المرجع السابق، ص274

[15] شريف سيد كامل، المرجع السابق، ص

ويختلف نطاق السلطة التقديرية للقاضي في تحديد نوع الالتزامات التي تفرض خلال فترة الاختبار على النحو التالي:

1/ تضع بعض التشريعات قواعد معينة تلزم القاضي بإتباعها في تحديد الالتزامات التي يفرضها على الخاضع للاختبار القضائي، وتترك له ـ أي القاضي ـ سلطة تقديرية في فرض الالتزامات ولكن بشرط توافقها مع القواعد التشريعية فلا يجوز للقاضي فرض التزامات على المحكوم عليه تتعارض مع الغاية من الاختبار القضائي، أو فرض التزامات يستحيل أو يصعب تنفيذها[16]، ومن التشريعات التي أخذت بهذه الطريقة التشريع الألماني.

2/ تحدد بعض التشريعات عدد من الالتزامات على سبيل الحصر، وتمنح القاضي سلطة تقديرية في اختيار التزام أو أكثر من بينها يلزم بها الخاضع للاختبار القضائي. ومن التشريعات التي أخذت بهذه الطريقة قانون سلطات المحاكم الجنائية الإنجليزية والتشريع الفرنسي.[17]

كما تمنح بعض التشريعات قاضي تطبيق العقوبات سلطة تعديل الالتزامات التي فرضت على المحكوم عليه بالاختبار القضائي في منطوق الحكم.

ويبقى المحكوم عليه ملزماً باحترام وتنفيذ هذه الالتزامات طيلة مدة الاختبار، وقد اختلفت التشريعات في تحديد هذه المدة فهناك تشريعات وضعت الحد الأقصى لمدة الاختبار دون تحديد الحد الأدنى لها، ومنها تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية، وتراوح الحد الأقصى بين 4 ـ 5 سنوات.

[16] أيمن رمضان الزيني، مرجع سابق،ص 276.

[17] المرجع السابق نفسه، ص 277.

وتشريعات أخرى وضعت حدين أدنى وأقصى لمدة الاختبار وتركت للقاضي سلطة تحديد مدة الاختبار ضمن هذين الحدين. فمثلا المشرع الفرنسي حصر مدة الاختبار بين 3 سنوات و5 سنوات، المشرع الألماني حصرها بين سنتين و 5 سنوات.

وخلال مدة الاختبار يخضع المحكوم عليه للإشراف من قبل ضابط الاختبار القضائي وقاضي تطبيق العقوبات لمراقبة مدى احترامه للالتزامات المفروضة عليه.

وتتمثل اختصاصات ضابط الاختبار القضائي في متابعة مدى التزام المحكوم عليه بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليه، كما يقوم بتوجيه النصح للمحكوم عليه وإرشاده للطريق الأمثل التي تساعده على تنفيذ ما طلب منه، كما يقوم هذا الأخير بإعداد تقارير دورية عن مدى تنفيذ المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه ومدى تأثيرها عليه.[18]

أما عن اختصاصات قاضي تطبيق العقوبات فتتمثل في التأكد من تنفيذ المحكوم عليه لالتزاماته وذلك من خلال دراسة التقارير الدورية التي ترسل إليه وعن طريق استدعاء المحكوم عليه شخصيا وإذا ما رأى عدم جدوى هذه الالتزامات في إصلاح وتأهيل المحكوم عليه يقوم بتعديلها على النحو الذي يراه مناسبا لمصلحة المحكوم عليه، كما يقوم بمراقبة مهام ضابط الاختبار القضائي.[19]

[18] عبد الرحمن خلفي، بدائل العقوبة، دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2015، ص 270، 271.

[19] أيمن رمضان الزيني، ص 283.

ثانيا : آثار الاختبار القضائي.

تختلف الآثار الناتجة عن الاختبار القضائي بحسب مدى احترام المحكوم عليه للالتزامات المفروضة عليه من عدمه.

1 – تعديل الالتزامات المفروضة على الخاضع للاختبار القضائي: إذا تبين لقاضي تطبيق العقوبات من خلال دراسته للتقارير الدورية التي توضح مدى تغير سلوك المحكوم عليه أن الالتزامات التي حددت في منطوق الحكم لم تساعد المحكوم عليه في تغيير سلوكه للأحسن وعدم استطاعته الاندماج في المجتمع يقرر - قاضي تطبيق العقوبات – تعديل هذه الالتزامات بما هو مناسب لشخصية وظروف المحكوم عليه.[20]

2 – إلغاء الاستفادة من الوضع تحت الاختبار: إذا لم يحترم المحكوم عليه الالتزامات المفروضة عليه أو ارتكب جريمة أخرى خلال فترة الاختبار، يقوم قاضي تطبيق العقوبات بتوضيح ذلك من خلال تقرير يعده، وبناء على هذا التقرير يكمل قاضي الحكم السير في إجراء الدعوى وينطق بعقوبة أخرى تكون مناسبة أكثر للمحكوم عليه.[21]

3 – إنهاء المحكوم عليه فترة الاختبار القضائي بنجاح: إذا نفذ المحكوم عليه كل الالتزامات المفروضة عليه خلال كل فترة الاختبار لا يصدر حكم الإدانة بحقه (في النظام الأنجلوسكسوني)، أو يعتبر كأن لم يكن إذا كان الاختبار بعد النطق بالحكم.

[20] محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص 598.

[21] بوسر عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 129.

خاتمة:

تتميز الاختبار القضائي بمزايا متعددة ولا شك في نجاعتها في حل مشكلة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ومن خلال دراسة مفهومه وأحكامه تم التوصل إلى النتائج والاقتراحات التالية:

النتائج:

1- نجاح الاختبار القضائي أساسه دراسة شخصية المحكوم عليه.
2- الوضع تحت الاختبار يجعل إيقاف التنفيذ أكثر فعالية.
3- تعميم تطبيق الوضع تحت الاختبار على البالغين والأحداث معا.
4- يتوقف نجاح الوضع تحت الاختبار على مدى كفاءة ضابط الاختبار ودرايته بكيفية التعامل مع المحكوم عليهم كل حسب شخصيته.

الاقتراحات:

1- حصر سلطة تقرير الوضع تحت الاختبار القضائي في يد القضاء فقط دون تدخل النيابة العامة في ذلك
2- عدم تقييد سلطة القاضي في اختبار من يستفيدون من الوضع تحت الاختبار
3- عدم اشتراط رضاء المحكوم عليه عند وضعه تحت الاختبار القضائي
4- تحديد الالتزامات التي تعرض أثناء فترة الاختبار عن طريق القانون
5- النص على الوضع تحت الاختبار في التشريع العقابي الجزائري.